

سابتكو  
SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

الملف  
الصحفي  
NEWSPAPER FILE

حلول النقل المتكامل  
Integrated Transport Solutions



اليوم : الثلاثاء 19 / 7 / 2016م

## المحتوى

تأهيل 11 منشأة للعمل في نشاط توجيه المركبات منها «كريم»

الجزيرة  
AL-JAZIRAH

«سار»: يونيو يسجل أعلى معدلات نقل المعادن بنحو 691 ألف طن

الجزيرة  
AL-JAZIRAH

تغيرات الطلب المحلي على وقود البنزين والديزل

اليوم

## تأهيل 11 منشأة للعمل في نشاط توجيه المركبات منها «كريم»

أكد لـ«الجزيرة» هذلول الهذلول وكيل وزارة النقل للطرق المتحدث الرسمي للوزارة أن الوزارة قد أهلت 10 منشآت للعمل في نشاط توجيه المركبات (تطبيقات النقل) بالإضافة إلى شركة كريم، مبينا أن الوزارة تعمل حاليا وبالتنسيق مع الجهات المعنية لتحقيق توطين نشاط النقل وتوجيه المركبات (تطبيقات النقل). وتمكين المواطن من الاستفادة من هذه التطبيقات. موضحا أنه يمكن الرجوع لموقع وزارة النقل الإلكتروني للاطلاع على قائمة المنشآت المؤهلة. ونفى الهذلول حصول شركة «أوبر» على الترخيص، مؤكدا أنه في حال استكمال الشركة لكافة الإجراءات النظامية، فسيتم تأهيلها وفق الشروط والضوابط الصادرة من وزارة النقل. وأشار الهذلول في هذا الصدد إلى أن الوزارة ما زالت تستقبل طلبات المنشآت الراغبة في العمل في نشاط توجيه المركبات وفق شروط محددة لذلك. وكانت المملكة قد أعلنت عن استثمارها ما قيمته 3.5 مليار دولار في شركة أوبر لخدمة سيارات الأجرة عبر صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

وتنتمي «أوبر» إلى شركات خدمات سيارات الأجرة التي يستخدم عملاؤها من الركاب تطبيقات على الهواتف لاستدعاء السيارات التي يقودها ملاكها العاملون في الشركة. وتتوسع هذه الشركات بوتيرة سريعة في شتى أنحاء العالم، بالرغم من أن بعض المدن تحظرها بسبب مخاوف بشأن مستوى السائقين وترخيصاتهم. واجتذبت هذه الشركات استثمارات بمبالغ ضخمة من نطاق من المستثمرين. ومن شأن هذه الأموال أن تساعد أوبر على التوسع في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقول الشركة إن 80 في المئة من مستخدميها في السعودية من النساء. وبهذه الصفقة، ترتفع قيمة أوبر لتبلغ 62.5 مليار دولار. وبموجب الصفقة، ويتولى ياسر الرميان، المدير العام لصندوق الاستثمارات العامة، مقعدا في مجلس إدارة الشركة. وأنشأت المملكة صندوق الاستثمارات العامة بهدف تطوير استثمار الإيرادات النفطية، ويعد الصندوق أحدث المشاركين في الاستثمار في أوبر على مستوى العالم. وتعزم أوبر أن تستثمر 250 مليون دولار في الشرق الأوسط، حيث تتوسع بقوة منذ فترة.

[رابط الخبر](#)



## «سار»: يونيو يسجّل أعلى معدلات نقل المعادن بنحو 691 ألف طن

سجّلت الشركة السعودية للخطوط الحديدية «سار» في شهر يونيو الماضي، أعلى معدلات نقل المعادن منذ تدشينها لهذه الخدمة عام 2011، حيث وصل إجمالي النقل خلال هذا الشهر 691 ألف طن. وكشف مدير التشغيل في «سار» المهندس خالد الحربي أن شهر يونيو 2016م مقارنة بالأشهر الفائتة، شهد أعلى معدل نقل للفوسفات بما يربو على 380 ألف طن، وأعلى معدل نقل للبيوكسايت 311 ألف طن، أي بمجموع تجاوز 690 ألف طن، لافتاً إلى أن الشركة تمكنت مؤخراً ولأول مرة من تشغيل ستة قطارات ضمن اسطولها لنقل المعادن. كما أوضح أن مجمل الكميات المنقولة من المعادن خلال خمسة أعوام تجاوز 15 مليون طن.

وعلى جانب آخر، تستكمل «سار» حالياً كافة المتطلبات لإطلاق قطار الركاب وتشغيله بشكل فعلي قريباً، إذ تواصل الشركة حالياً مرحلة التشغيل التجريبي على الشبكة الحديدية بين منطقتي حائل والجوف، حيث تجاوزت سرعة 193 كيلو متر في الساعة، سعياً في الوصول إلى السرعة القصوى للقطار 200 كيلو متر في الساعة.

وتعد المرة الأولى التي يصل فيها قطار الركاب إلى هذه السرعة منذ بدء مراحل التشغيل التجريبي. يأتي ذلك للتأكد التام من مدى سلامة كامل أجزاء بيئة المشروع قبل إطلاق الخدمة فعلياً لنقل الركاب والبضائع، التي تشمل البنية التحتية والقطارات وأنظمة الإشارات والتحكم، إلى جانب الكادر البشري الذي سيقوم على إدارة وصيانة التشغيل.

[رابط الخبر](#)

## تغيرات الطلب المحلي على وقود البنزين والديزل

استهلك العالم وبحسب مصادر أوبك في العام الماضي حوالي 93 مليون برميل باليوم من المشتقات النفطية منها 24.6 مليون برميل باليوم بنزين و27.8 مليون برميل باليوم ديزل. أي إن 56% من الاستهلاك العالمي للنفط كان على شكل وقود البنزين والديزل وهما بكل تأكيد أهم المشتقات البترولية التي يجب على الدول المصدرة للنفط الخام التحول التدريجي من تصدير الخام إلى تصدير البنزين والديزل بمواصفات عالمية من حيث نسبة محتوى الكبريت.

ولقد ارتفع إنتاج المملكة للمشتقات البترولية منذ عامين بشكل لافت للنظر فلقد أنتجت المملكة في عام 2013م حوالي 1.84 مليون برميل باليوم كمشتقات نفطية وارتفع هذا الإنتاج في عام 2015م مع تشغيل بعض المصافي الجديدة إلى حوالي 2.5 مليون برميل باليوم منها 1.75 مليون برميل باليوم حصة أرامكو السعودية من مصافئها المحلية وحصلتها في المصافي المشتركة وهي نهضة وقفرة تحسب لصناعة التكرير بالمملكة. وبلغت حصة أرامكو السعودية من الإنتاج الاجمالي للعام 2015م وبحسب تقريرها السنوي 128.35 مليون برميل بنزين و253.6 مليون برميل ديزل. وهذا يعني أن الإنتاج اليومي لأرامكو في العام 2015م للبنزين بلغ 352 الف برميل وللديزل 700 الف برميل. غير أن المشكلة الكبرى لصناعة التكرير بالمملكة تكمن في ارتفاع الطلب المحلي على البنزين والديزل وانخفاض سعرهما داخليا مقارنة بالاسواق العالمية أو حتى بالدول المجاورة كالامارات ودول الخليج العربية الأخرى.

ولقد ارتفع الاستهلاك المحلي للبنزين ما بين عام 2014م وعام 2015م من 192.3 مليون برميل إلى 206.4 مليون برميل. وهذا يعني ان المملكة استهلكت العام الماضي 565 الف برميل يوميا وهذا اقل من الانتاج بأكثر من 200 الف برميل باليوم، والتي يتم شراؤها بالاسعار العالمية من المصافي المحلية المشتركة أو من الخارج وتباع محليا بالاسعار المنخفضة والمدعومة من الدولة. ويمكن ملاحظة ان انتاج البنزين كان قد ارتفع ما بين 2014 و2015م بحوالي 30 الف برميل باليوم الا ان هذا الارتفاع في الانتاج لم يستطع ان يتعادل مع الاستهلاك المحلي الكبير. ويكفي ان نعلم ان الطلب المحلي على البنزين كان قد ارتفع ما بين عامي 2014م و2015م بحوالي 39 الف برميل باليوم. وارتفع ايضا بين عامي 2013م و2014م بحوالي 23 الف برميل باليوم (انظر الشكل). ومع الارتفاع الكبير بعدد السكان وزيادة الطلب على السيارات في المملكة يمكن القول ان معدل النمو المحلي لطلب البنزين في المملكة ولآخر ثلاث سنوات يقدر بحوالي 30 الف برميل

باليوم لكل عام. وهذا يعني انه اذا لم نستطع تقليل النمو باستهلاك البنزين فان الطلب المحلي قد يصل إلى 700 الف برميل باليوم بحلول 2020م وهذه مشكلة كبيرة يجب مواجهتها بعناية فائقة. ولو قارنا نمط استهلاك البنزين بالدول المجاورة لوجدنا ان الفرد في كل من الكويت والامارات يستهلك سنوياً 3- 4 برميل بنزين وفي اوربا واليابان 1- 3 براميل وفي بعض دول اوبك كالجزائر والعراق وايران 1- 2 برميل. وفي امريكا 10 براميل وفي المملكة 7 براميل للفرد الواحد سنوياً.

اما بالنسبة لوقود الديزل الذي يختلف في استخداماته عن وقود البنزين فلقد ارتفع الاستهلاك المحلي بين عام 2013م و2014م بحوالي 18 الف برميل باليوم ثم عاد وارتفع بين 2014م و2015م بحوالي 28 الف برميل باليوم. اي ان النمو المحلي للطلب على الديزل يرتفع بمعدل 23 الف برميل باليوم لكل عام. ولقد وصل الاستهلاك المحلي للديزل في العام الماضي إلى حوالي 757 الف برميل باليوم اي اقل من الانتاج بحوالي 50 الف برميل باليوم.

ولو درسنا تغيير نمط الطلب على البنزين والديزل في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي وبالرجوع والتدقيق بالبيانات المنشورة في موقع «جودي» لوجدنا التالي: ارتفع الاستهلاك المحلي للبنزين في الثلث الاول من العام الحالي إلى 584 الف برميل باليوم وهو ارتفاع بحوالي 20 الف برميل باليوم عن معدلات استهلاك 2015م (565 الف برميل باليوم) وهذا الاستهلاك يعادل استهلاك مصر وتركيا واسبانيا وفرنسا والامارات وعمان مجتمعين (يبلغ عدد سكان هذه الدول مجتمعة حوالي 300 مليون نسمة). وفي نفس الفترة استهلكت الهند ذات 1.25 مليار نسمة 539 الف برميل باليوم فقط.

وبالنسبة للديزل فلقد جاء في مقال الاسبوع الماضي ان معدل الاستهلاك المحلي قد وصل إلى مليون برميل ولكن هذا الرقم يمثل الانتاج الاجمالي للمصافي في المملكة وليس الاستهلاك وذلك بسبب تشغيل مصفاتي جديدتين ولذلك وجب تصحيح المعلومة بحسب قراءة بيانات موقع جودي بشكل دقيق. وعلى هذا الاساس فلقد انخفض الاستهلاك المحلي في المملكة في الثلث الاول من العام الجاري إلى 689 الف برميل باليوم وكانت معدلات استهلاك عام 2015م قد سجلت 757 الف برميل باليوم وهذا انخفاض لافت للنظر بحوالي 70 الف برميل باليوم. لاشك ان هنالك جهوداً كبيرة قد بذلت لمحاربة الاستهلاك الجائر والتهريب ويبدو ان نتائجها قد بدأت بالظهور. وبذلك اصبح الانتاج يفوق الاستهلاك مما يسمح بالتصدير. ولكن ومع هذا الانخفاض في الاستهلاك يبقى معدل استهلاك الفرد السنوي للديزل في المملكة من المعدلات الأعلى في العالم والذي يصل إلى حوالي 8.1 برميل مقابل 4.5 برميل لأمريكا و2.4 برميل لليابان و5.3 برميل لأمانيا

وفي الصين اقل من برميل. ويقدر استهلاك الفرد السنوي للديزل في الامارات وهي من اهم الدول المجاورة للمملكة بحوالي 3 براميل في الثلث الاول من العام الجاري.

ويصل الاستهلاك المحلي للبنزين والديزل إلى حوالي 1.3 مليون برميل باليوم ويبيع البرميل من هذه المشتقات بالسعر المدعوم عند حوالي 25 دولارا فيما يباع بالاسواق العالمية حالياً والعالم يشهد انخفاضاً كبيراً بأسعار النفط بحوالي 60 دولارا للبرميل بعد ما كان يباع في 2014م بأكثر من 100 دولار للبرميل. وهذا يعرض بصورة جلية حجم وضخامة الدعم المخصص للبنزين والديزل. وتستهلك المملكة سنوياً حوالي 483 مليون برميل ديزل وبنزين، ويبلغ حجم الدعم على كل برميل حوالي 45 دولارا بالاسعار العالمية الحالية المنخفضة. اي ان الدولة تدعم البنزين والديزل سنوياً بحوالي 80 مليار ريال ولقد حان الوقت لتوجيه هذا الدعم إلى قطاعات اخرى اكثر استحقاقاً مثل الصحة والتعليم والنقل.

لا شك ان تشغيل مصفاتي «ساتورب» و«ياسرف» في الجبيل وينبع قد ساهم بصورة كبيرة في تلبية الطلب المحلي المتنامي للبنزين والديزل. ولكن الامل من المصافي الجديدة ان تكون احد دعائم الاقتصاد الوطني بتصدير الديزل والبنزين وبيعها بالاسواق العالمية بدل استهلاكها بالداخل بأسعار رخيصة للغاية هذا عدا التلوث البيئي والزحام والحوادث المرورية. وبالإضافة إلى تعديل الأسعار المحلية للوقود الذي بدأ تطبيقه في بداية العام الحالي، فلقد حان الوقت لوضع الخطط المناسبة لخفض استهلاك الفرد السنوي بالمملكة لكل من البنزين والديزل إلى حوالي 5 براميل لكل منهما وذلك بتقديم صورة جديدة للدعم الذكي الذي يشجع على الترشيد وليس على الهدر.

[رابط الخبر](#)